

أخبار وتقارير دولية

worldnews@alwasatnews.com

Thursday 12 July 2012, Issue No. 3596

العدد 3596 الخميس 12 يوليو 2012 الموافق 22 شعبان 1433هـ

الرئيس المصري يتعهد باحترام حكم «الدستورية» بشأن مجلس الشعب

القاهرة - أ ف ب د ب أ

أعلن الرئيس المصري، محمد مرسي أمس الأربعاء (11 يوليو/ تموز 2012) أنه سيحترم حكم المحكمة الدستورية الصادر الثلاثاء بوقف تنفيذ قراره بعودة مجلس الشعب إلى الانعقاد، بعدما أمرت في منتصف يونيو/ حزيران بحل مجلس الشعب.

وقال مرسي في بيان «إذا كان حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر قد حال دون استكمال المجلس مهامه فسنتحرم ذلك لأننا دولة قانون يحكمها سيادة القانون واحترام المؤسسات».

وأضاف الرئيس في البيان الذي نشرته وكالة أنباء «الشرق الأوسط»: «إننا نؤكد على أن قرارنا رقم 11 لسنة 2012 بسحب قرار حل مجلس الشعب وعودته لأداء عمله وإجراء انتخابات مبكرة خلال 60 يوماً من وضع الدستور الجديد وقانون انتخابات مجلس الشعب، كان الهدف منه هو احترام أحكام القضاء وحكم المحكمة الدستورية».

وأكد الرئيس المصري أنه «سيتم التشاور مع القوى والمؤسسات والمجلس الأعلى للهيئات القانونية لوضع الطريق الأمثل للخروج من هذا المشهد من أجل أن نتجاوز معا هذه المرحلة التي تمر بها البلاد ونعالج كل القضايا المطروحة وما قد يستجد خلال المرحلة المقبلة ولحين الانتهاء من إقرار الدستور الجديد».

وأدى صراع بين مرسي من جهة والمجلس العسكري والقضاء من جهة أخرى إلى إغراق البلاد في أزمة مؤسسية بعد عشرة أيام على تنصيب أول رئيس منذ سقوط حسني مبارك.

ومساء الثلاثاء قررت المحكمة الدستورية العليا «وقف تنفيذ» قرار الرئيس بعودة

طرابلس إن جبريل نجح بالأخص في اجتذاب جماعات المجتمع المدني. أما حزب العدالة والبناء فقد حقق تقدماً في بلدة الشاطئ بوسط البلاد وهي من المناطق القليلة التي لم يكن فيها مرشحون لتحالف جبريل.

من جهة أخرى، قالت لجنة «حماية الصحافيين» إن صحافيين ليبينين خلفاً في بلدة بني وليد التي كانت معقلاً للزعيم المخلوخ، معمر القذافي وذلك بعد تغطية الانتخابات التاريخية في البلاد ما يبرز استمرار الاضطرابات بعد انتفاضة العام الماضي.

وأضافت أن المصور الصحفي عبدالقادر فسوق والمصور يوسف بادي وكلاهما يعمل في قناة «توباكس» التي تتخذ من مصراتة مقراً اختفيا يوم السبت الماضي قرب بني وليد أحد آخر معاقل القذافي خلال الصراع الذي دام ثمانية أشهر.



ولي العهد السعودي خلال استقباله الرئيس المصري في مطار جدة أمس

وشدد المعارض المصري المعروف على ضرورة «الاتفاق على تشكيل مجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ليكون تدخل القوات المسلحة لحماية الوطن أو مشاركتها في حفظ الأمن داخل البلاد بقرار من مجلس الدفاع الوطني» على حد قوله.

وبينما كان البرادعي بين الرافضين لقرار رئيس الجمهورية المصري بإلغاء قرار رئيس المجلس العسكري السابق بتنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب المنتخب إلا أنه كتب على «تويتري» أن «الضمير الوطني يحتم اجتماع فوري بين رئيس الجمهورية وممثلي السلطة القضائية والمجلس العسكري للتوصل إلى حل سياسي وقانوني يجنب البلاد الانفجار».

إلى ذلك دعا المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي إلى حوار وطني مصري وموسع للاتفاق على إعلان دستوري جديد مكمل للخروج من الأزمة الحالية بين مؤسسة الرئاسة والسلطة القضائية.

وكتب البرادعي، على موقع الرسائل القصيرة «تويتري»: «الحوار الوطني يجب أن يكون بين الرئيس والقوى المدنية والمجلس العسكري وبمشاركة السلطة القضائية للتوافق على إعلان دستوري مكمل جديد». وأضاف البرادعي مفنداً أهم ملامح الإعلان التي تتمثل وفق رأيه في «لجنة تأسيسية متوازنة لإعداد دستور ديمقراطي يضمن الحقوق والحريات ونقل السلطة التشريعية إلى اللجنة التأسيسية».

مجلس الشعب إلى الانعقاد والذي أصدره مرسي الأحد، بعد ثمانية أيام على توليه مهامه.

ورغم قرار المحكمة الدستورية، عقد مجلس الشعب المصري الذي يهيمن عليه الإسلاميون جلسة قصيرة الثلاثاء متحدياً القضاء.

صرح رئيس المجلس سعد الكتاتني في مستهل الجلسة أن «ما يناقشه المجلس هو آلية تنفيذ هذه الأحكام إعلاء لمبدأ سيادة القانون واحتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات».

وعقب حل مجلس الشعب، استعاد المجلس العسكري السلطة التشريعية ما أثار غضب المعارضين لوجود الجيش في السلطة. وأصدر المجلس العسكري المصري بياناً الاثنين تميز بلهجة حازمة شدد فيه على «أهمية سيادة القانون والدستور».

مرسي يبحث التطورات الإقليمية والدولية مع العاهل السعودي

بحث العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز التطورات الإقليمية والدولية مع الرئيس المصري محمد مرسي في جدة أمس الأربعاء (11 يوليو/ تموز 2012) خلال أول زيارة يقوم بها الرئيس إلى الخارج، بحسب مصدر رسمي.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية أن الملك ومرسي بحثا «آفاق التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها في مختلف المجالات (...) ومجمل الأوضاع والتطورات التي تشهدها الساحات الإقليمية والدولية وموقف البلدين» حيالها.

ولم يكشف المصدر عن تفاصيل أخرى مشيراً إلى أن الملك هنأ مرسي بمناسبة تسلمه مهامه، متمنياً له التوفيق في «خدمة دينه ووطنه وأمته».

ووصل الرئيس المصري في وقت سابق من المساء إلى مطار جدة حيث كان في استقباله ولي العهد وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبد العزيز.

وحضر الاجتماع الأمير سلمان ووزير الداخلية الأمير أحمد بن عبدالعزيز ورئيس الاستخبارات العامة الأمير مقرن بن عبدالعزيز ورئيس الحرس الوطني الأمير متعب بن عبدالله بن عبد العزيز.

دعوات للتهدئة في القطيف إثر مقتل شابين

وكان ناشطون أعلنوا أن «الشرطة أطلقت النار على تظاهرة تندد باعتقال رجل الدين نمر باقر النمر مساء الأحد (الماضي) ما أدى إلى مقتل شابين وجرح نحو عشرة آخرين». وبذلك يرتفع إلى تسعة عدد الذين سقطوا خلال تفريق مسيرات في القطيف منذ أكتوبر/ تشرين الأول العام الماضي.

إلى ذلك شيع الآلاف مساء أمس الأول (الثلاثاء) جثمان القتيل محمد الفلفل الذي قضى خلال مسيرة احتجاجية الأحد، من دون أي تواجد لظاهر لقوات الأمن. وكان مساعد المتحدث باسم شرطة المنطقة الشرقية، النقيب محمد الشهري أعلن للصحافة أن «السلطات تجري تحقيقاً في الحادثة للتعرف على الجناة وتقديمهم للعدالة».

في المنطقة، وناشد «الجميع ضبط النفس... لعبور هذه المرحلة الحرجة والخطرة بسلام».

كما وجهت شخصيات رسالة إلى رئيس الحرس الوطني، الأمير متعب بن عبدالله الذي يزور المنطقة الشرقية يناشدونه «منع تواجد المصفحات العسكرية في الشويكة بالقطيف وقرب الكلية التقنية، لأن تواجد سبب البلاء وسقوط قتلى قبل أشهر وقبل يومين أيضاً».

وأضافوا أن «القطيف كلها تقريباً هادئة فلا تواجد للمصفحات العسكرية ما عدا حي الشويكة، مدخل القطيف من جهة الجنوب، فوجود المصفحات يشكل مصدر استفزاز وربما استغلال من قبل المندسين من أفراد القاعدة أو غيرهم لتوتير الأوضاع الأمنية».

الرياض - أ ف ب

دعا عدد من علماء الدين والوجهاء في محافظة القطيف شرق السعودية إلى تجنب المنطقة التدهور الأمني مطالبين الجميع بضبط النفس، وذلك على إثر مقتل شابين خلال احتجاجات قبل ثلاثة أيام على اعتقال رجل الدين في منطقة العوامية.

وأكد بيان حصلت وكالة «فرانس برس» على نسخة منه، «ضرورة عدم انزلاق الأمور إلى مالا تحمد عقباه»، مشيراً إلى «أهمية مواصلة لغة الحوار ونبذ العنف بجميع أشكاله». كما طالب القاضي السابق في المحكمة الجعفرية في القطيف الشيخ عبدالله الخنيزي، السكان بـ «تفادي أي تدهور أمني

مقتل ستة أشخاص في هجوم انتحاري في صنعاء

وحصل الهجوم في مكان غير بعيد عن موقع اعتداء انتحاري آخر في 21 مايو/ أيار الماضي أوقع نحو مئة قتيل من العسكريين الذين كانوا يتمرنون على العرض العسكري بمناسبة ذكرى توحيد اليمن. وأعلنت جماعة «انصار الشريعة» الموالية للتنظيم «القاعدة» مسؤوليتها عن العملية.



REUTERS

محققون يجمعون الأدلة من موقع الهجوم الانتحاري في صنعاء

صنعاء - أ ف ب

قال ضابط في الشرطة القضائية اليمنية أمس الأربعاء (11 يوليو/ تموز 2012) إن ستة أشخاص قتلوا وأصيب عشرين آخرون بجروح في هجوم انتحاري استهدف مدخل أكاديمية الشرطة في صنعاء، بعد أن كانت حصيلة سابقة أعلنت مقتل 20 شخصاً.

وقالت مصادر متطابقة إن الهجوم وقع لدى خروج التلامذة الضباط من الأكاديمية عشية بدء العطلة الأسبوعية. وأوضح الضابط الذي يتولى التحقيق في الهجوم «لقد تبين لنا بعد نقل الضحايا أن الاعتداء الانتحاري أودى بحياة بستة أشخاص وأصاب العشرات بجروح». وأضاف رافضاً ذكر اسمه أن «هذه الحصيلة قد ترتفع

مصدر أمني أن الانتحاري كان يقود سيارة فجرها وسط التلامذة الضباط. ولكن شهود عيان قالوا إن الانتحاري وصل بسيارة أجرة وفجر نفسه أمام المدخل الجنوبي للأكاديمية. وأضافوا أن السيارة تناثرت قطعاً بفعل قوة التفجير وغطى حطامها

نظر للإصابات الخطيرة في صفوف الجرحى». وكان مصدر أمني أعلن في وقت سابق «قتل عشرون شخصاً على الأقل وأصيب عشرين بجروح في الاعتداء الانتحاري». وتضاعفت الفرضيات المتعلقة بكيفية حدوث الانفجار وسط البلبلة التي عمت المكان. وأعلن

عباس يتمسك بوقف الاستيطان لاستئناف المفاوضات

تمسك الرئيس الفلسطيني، محمود عباس أمس الأربعاء (11 يوليو/ تموز 2012) بضرورة وقف البناء الاستيطاني الإسرائيلي من أجل استئناف مفاوضات السلام المتعثرة.

وقال عباس، في بيان عقب لقائه مساعد وزير الخارجية الأمريكية، وليام بيرنز في رام الله أمس، إن تعثر العملية السياسية سببه موقف الحكومة الإسرائيلية المتعنت الرافض للالتزام بأي من الاتفاقات الموقعة بين الجانبين، وبمراجعات عملية السلام، ووقف الاستيطان وإطلاق سراح الأسرى الذين اعتقلوا قبل العام 1994.

وأكد عباس، وفق البيان الذي نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا)، أن استئناف المفاوضات يتطلب إلزام الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ التزامها بوقف النشاطات الاستيطانية، وبما يشمل القدس المحتلة، وقبول مبدأ حل الدولتين. وقال إن «هذه ليست شروطاً فلسطينية مسبقة، وإنما التزامات ترتبت على إسرائيل ضمن خطة خريطة الطريق» الأمريكية.

محكمة اغتيال الحريري تؤكد استمرار نظر القضية غيابياً

قضت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في لاهي أمس الأربعاء (11 يوليو/ تموز 2012) بمحاكمة المشتبه بهم في قضية اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري العام 2006 غيابياً الأمر الذي يذلل عقبة أخرى تعترض سبيل نظر القضية. وقال قضاة المحكمة إنه ما من سبب يدعو لإعادة النظر في قرارها المضي قدماً في محاكمة المتهمين الأربعة غيابياً. وأنشأت المحكمة الدولية لمحاكمة المشتبه بهم في قتل الحريري في تفجير شاحنة ملغومة استهدف موكبه في بيروت في فبراير شباط عام 2006 وأودى كذلك بحياة 21 شخصاً آخر. لكن المتهمين ما زالوا مطلقي السراح في لبنان برغم طلبات تسليمهم المتكررة. وطلب محامو المتهمين الذين عينتهم المحكمة لهم ولم يلتقوا بهم قط إعادة النظر في القرار الذي اتخذته المحكمة في فبراير شباط بإجراء المحاكمة غيابياً. وأنشأت المحكمة بتأييد من الحكومة اللبنانية لكن كثيرين في لبنان يعارضونها. والمتهمون الأربعة من أعضاء جماعة حزب الله التي تقول إن المحكمة تخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية.